بالشراكة مع «تاج هنا» تقوم «رتاج للفنادق والضيافة» بإدارة مجموعة فنادق بآسيا

السفير جاسم آل ثاني: خطوة «رتاج» بداية ناجحة في استثمار «الضيافة الحلال»

- جوهر: «رتاج» تهدف من خلال توسعاتها للمساهمة في ريادة قطر عالميا
- ناني: الشراكة تتضمن توفير 5000 غرفة فندقية في تايلند و شرق آسيا
- وان: الشراكة نواة لنمو وتطور على الصعيد الاقتصادي والمجتمعي

خلال توقيع العقد

قياديو المجموعات الفندقية

الدكتور محمد بن جوهرالمحمد

قال الشيخ جاسم بن عبد الرحمن آل ثاني سفير دولة قطر بتايلاند ان دولة قطر وفق الرؤية الرشيدة 2030التي أرسى دعائمها حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني امير البلاد المفدى تحرص على تنويع الاستثمارات ومصادر الدخل سواء في الداخل او في الخارج ، مشيرا الى ان القطاع الخاص التايلاندي مرحب به في دولة قطر للحصول والمشاركة في المزايا والاستحقاقات الاقتصادية التي توفرها دولة قطر للمستثمرين

جاء ذلك خلال حضوره توقيع عقد الشراكة الاستراتيجية بين مجموعة رتاج للفنادق والضيافة ومجموعة تاج هنا التايلاندية ،حيث قام الدكتور محمد بن جوهرالمحمد نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب «لمجموعة رتاج» و السيد لقمان نانى المدير العام «لتاج هنا» بفندق الميراث بالعاصمة التايلاندية بانكوك، بتوقيع الشراكة الاستراتيجية بمشاركة سعادة السيد وان محمد نور ماثا نائب رئيس الوزراء السابق والرئيس السابق للبرلمان التايلاندي وعدد كبير من مسؤولي المجموعتين الرائدتين في قطاع الفنادق والضيافة ، وأكثر من 200شخص من الاكاديميين والمستثمرين في القطاع السياحي والفندقي بالاضافة الى اصحاب الاراضي و العقارات وخبراء السياحة العلاجية ، تأتي تلك الشراكة في اطار توسعات مجموعة رتاج الخارجية وضمن استراتيجيتها العالمية على مستوى الشرق الاوسط والشرق الاقصى بقارة اسيا وافريقيا كاحد الشركات الرائدة في قطاع الضيافة والفنادق ، والذي يتضمن وفق بنوده قيام مجموعة تاج هنا بتوفيرأكثر من27 فندق تقوم مجموعة رتاج للفنادق والضيافة بإدارتها على مدار الخمس سنوات القادمة بمنطقة الشرق الأقصى فى عدد من بلدان شرق اسيا من أهمها تايلاند و ماليزيا و اندونسيا و الصين، وذلك بهدف توفير الضيافة الحلال والعربية الاصيلة للسائح والمستثمر العربي والخليجي وكذلك مختلف الجنسيات التى تقصد دولالشرق الاقصى كما تتضمن الشراكة الاستراتيجية اعتماد رتاج للفنادق والضيافة في جميع الفنادق الجديدة خدمات تاج هنا الخاصة بالسبا ،حيث سيتمتع نزلاء ورواد فنادق مجموعة رتاج بالخبرات والفنون العالمية التي تتميز بها مجموعة تاج هنا في السباواعرب سعادة سفير دولة قطر لدى تايلاند عن شكره لإدارة شركة رتاج القطرية 100% لدعوتها الكريمة للبعثة لحضور حفل التوقيع ،متمنيا للجانبين التوفيق والسداد في تعاونهم بما فيه الخير لهم وللعلاقات الثنائية بين دولة قطر ومملكة تايلاند كما اشار سعادة الشيخ جاسم بن عبد الرحمن آل ثاني الى ان العلاقات الثنائية القائمة بين دولتي قطر ومملكة تايلاند تتطور بصورة جيدة وملحوظة خاصة خلال السنوات القليلة الماضية ،داعيا شركات القطاع الخاص القطري للاستفادة من المميزات التي توفرها مملكة تايلاند للمستثمرين في كافة المجالاتوأضاف سعادته ان السفارة القطرية في تايلاند والمعتمدة لدى دولة لاوس المجاورة على استعداد لتسهيل كافة الصعاب امام المستثمرين القطريين الراغبين في الاستثمار في دول شرق اسيا وفق توجهات حكومة دولة قطرالرشيدة ،مشيدا بخطوة مجموعة رتاج كبداية ناجحة في استثمار الضيافة الحلال في تلك المناطق التي تحتاج الى هذا النوع من الضيافة التي يرغبها العرب والسياح بشكل عام.

ومن جانبة اعرب الدكتور محمد جوهر عن شكره لدعم وزارة الخارجية ومساندتها لمشروعات المجموعة بالخارج ،مقدما الشكر لسعادة السفير جاسم بن عبدالرحمن ال ثاني وجميع العاملين بالسفارة القطرية بتايلاند على مشاركتهم في حفل التوقيع وكرم الضيافة الذين قدموه لوفد مجموعة رتاج في تايلاند .

وتعلقيا على هذه الشراكة الاستراتيجية قال الدكتور محمد بن جوهر المحمد ان المجموعة تهدف من خلال توسعاتها الخارجية ان تساهم في ريادة دولة قطر وتحقيق توجهاتها في التواجد على المستوى العالمي والمنافسة وتنويع استثمارتها الخارجية ، فضلا عن حرصها كشركة قطرية 100%ان تنشر ثقافة الضيافة العربية الأصيلة وتوفرها لرواد المناطق المختلفة حول العالم واضاف الدكتور محمد جوهر بأن « شركة رتاج أنشأت العلامة التجارية «رتاج للفنادق»وهي العلامة الفندقية القطرية الأولى والوحيدة التي تعمل داخل وخارج قطر ونجحت في الإنتشار في العديد من الدول في آسيا وأفريقيا وأوروبا» و ان دول الشرق الاقصى لاسيا (تايلاند و ماليزيا و اندونسيا و الصين) تعتبر من اهم الوجهات السياحية في العالم والاكثر شعبية بين دول جنوب شرق آسيا،حيث تتمتع السياحه في هذه البلدان بمقومات كثيرة تجعل منها مزاراً سياحياً مميزاً فجميعها تمتلك الطبيعة الساحرة من شواطئ رملية مشهورة عالمياً وجزر غاية في الروعة، مما جعلها وجهة سياحية متميزة للسياح العرب، بالاضافة الى كونها مقصد للسياحة العلاجية التي يرغبها الكثيرين ،فضلا عن ان هذه الدول اصبحت وجهة رئيسية لرجال الاعمال والمستثمرينواشار الدكتور محمد جوهر الى ان الشراكة الاستراتيجية مع مجموعة تاج هنا التايلاندية تمثل نواة انطلاقة كبيرة لما تتميز به هذه المجموعة من اساليب عصرية في فنون الضيافة والفنادق وهو ما سيكون له اثر جيد في تبادل الخبرات بين مجموعتنا وتاج هنا ،مشيرا الى ان شركة رتاج للفنادق والضيافة تسعى الى ترسيخ مكانتها خارجيا انطلاقا من رؤية قطر الوطنية 2030من خلال توفير مفهوم مبتكر للخدمات الفندقية الراقية لعملائها والاستمرار في توفير أعلى معايير الجودة لارضاء عملائها ونزلاء فنادقها ذاتالسمعةالعالميةوقال الدكتور محمد بن جوهر أن المجموعة تمرالآن بمرحلة توسع في المشاريع الاستثمارية داخل قطر وخارجها وذلك بعد النجاحات الاستثمارية التي حققتها الشركة في تركيا وجزر القمر والسعودية والسودان وغيرها ،فضلا عما تقوم بة رتاج من دور رائد من خلال «أكادمية رتاج» الخاصة بالتدريب فى مجال الضيافة و الفنادق حيث نسعى لتدريب و نشر ثقافة الضيافة العربية على مستوى العالم،مشيرا الى ان سمات الطيبة والسماحة واحترام وحسن ضيافة الاخرين والتي يتمتع بها الشعب التايلندي ،هى ذات السمات التى تنشأ عليها الاجيال فى قطر»كعبة المضيوم « ،كما ان عوامل الامان وخاصة للعائلات التي تتوافر في تايلاند وانتشار مكاتب خدمات السياحية في كل مكان جعلها مصدر رئيسي في منطقة اسيا لكل الراغبين في السياحة والاستمتاع بالضيافة وهو ما نسعى الية من خلال رؤيتنا في الادارة والتشغيل وخبراتنا الممتدة لسنوات طويلة لتحقيقه بمشيئة الله.

ومن جانبه قال السيد لقمان نانى المدير العام «لتاج هنا» ان صناعة السياحة تأتي في اولويات الحكومة التايلاندية ،وذلك اتضح في السنوات الاخيرة من خلال ما وفرته من دعم كبير وتسهيلات ،مشيرا الى ان السياحة العلاجية تعد اهم القطاعات بتايلاند لما حصدته من سمعة عالمية ،حيث اصبحت ركيزة أساسية لدى القطاع السياحي بالمملكةوأضاف المدير العام لتاج هنا ان مجموعة تاج هنا بدات كمركز صحي وعلاجي يجمع ما بين الطب التقليدي والعلاج التايلاندي الاصيل ،حيث تقدمها المجموعة في جزيرة بوكيت حيث من المقرر ان تتوسع داخليا وعالميا مستقبلا ،ولذلك قامت تاج هنا بتوقيع الشراكة الاستراتيجية مع مجموعة رتاج للفنادق والضيافة ذات السمعة الكبيرة بالعالم العربي بهدف نشر ثقافة الطب التايلاندي التقليديوأوضح لقمان ناني ان الشراكة تتضمن توفير 2000غرفة فندقية تديرها رتاج للفنادق والضيافة في تايلاند ،بالاضافة الى 3000غرفة فندقية في منطقة شرق اسيا ،علاوة على الصين واليابان وكوريا الجنوبية حيث ستوفر السياحة الحلال للقاصدين تلك الدول.

وفي كلمته اشاد وان محمد نور ماثانائب رئيس الوزراء السابق والرئيس السابق للبرلمان التايلاندي بالشراكة الاستراتيجية بين مجموعة رتاج وتاج هنا مشيرا الى انها نواة لمرحلة نمو وتطور كبير على الصعيد الاقتصادي والمجتمعي فى تايلاند

واضاف السيد وان ماثا ان تواجد مجموعة رتاج القطرية بخدماتها المتميزة في الضيافة الحلال بالمنطقة سيحدث نقلة كبيرة في المنطقة نتيجة ما تتمع به من سمعه عالمية في الضيافة الحلال والمحببه لدى جميع الجنسيات الراغبه في الراحه والخصوصية وقال ان شراكة تاج هنا ومجموعة رتاج ستحدث نقله هامه في اسلوب الضيافة في شرق اسيا التي تمثل وجهة رئيسية للعرب والخليج بشكل عام ،مشيرا الى اسلوب الضيافة الذي تقدمه رتاج للفنادق والضيافة متميز وعالي الجودة من حيث مراعاته لكافة تطلعات السائح الراغب في الضيافة الحلال التي اصبحت حاليا محل تقدير واهتمام على المستوى العالمي.

تداول نحو 148 سهماً من أصل 176 سهماً مدرجاً خلال الأسبوع الماضي

«بيان»: البورصة تكبدت خسائر سوقية بما يقرب من 160 مليون دينار

الأداء الأسبوعي لمؤشرات السوق

نشاط التداول الأسبوعي

قال تقرير شركة بيان للاستثمار انه لا يزال أداء بورصة الكويت يتسم بالضعف وسط استمرار سيطرة حالة من الترقب، لاسيما فيما يخص مسألة تقسيم السوق وتصنيف الشركات المدرجة، إذ شهدت البورصة خلال الأسبوع الماضي أداءً هزيلا دفع مؤشراتها الثلاثة إلى إنهاء تداولات الأسبوع على تباين لجهة إغلاقاتها، حيث تراجع المؤشرين السعري والوزني في ظل الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح التي نفذت على بعض الأسهم القيادية والصغيرة، فيما تمكن مؤشر كويت 15 من تحقيق نمو أسبوعي محدود بعد عمليات الشراء الانتقائية التي تركزت على بعض الأسهم الثقيلة، لاسيما في جلسة نهاية الأسبوع. وجاء تباين السوق وسط عزوف قطاع كبير من المتداولين عن التعامل في السوق هذه الفترة انتظاراً لما ستسفر عنه الأيام القادمة بشأن ملف تقسيم السوق، بالإضافة إلى ترقبهم للبيانات المالية للشركات التي لم تعلن بعد عن نتائجها السنوية لعام 2017، وسط تخوف من احتمالية إيقاف أسهم تلك الشركات عن التداول إذا ما لم تتمكن من الإفصاح عن نتائجها قبل نهاية الشهر الجاري، وهي المهلة المخصصة للإفصاح. هذا وأنهى المؤشر السعري تداولات الأسبوع مسجلاً خسارة نسبتها 1.45%، فيما سجل المؤشر الوزني خسائر أسبوعية نسبتها 0.58%، في حين نجح مؤشر كويت 15 في تحقيق مكاسب أسبوعية محدودة بنسبة بلغت 0.06%.

وشهدت البورصة هذا الأداء السلبي على الرغم من انطلاق فعاليات (ملتقى الكويت للاستثمار 2018) خلال الأسبوع الماضي، إذ كان من المفترض أن ينعكس هذا الحدث بشكل إيجابي على أداء البورصة، خاصة وأنه يهدف إلى استقطاب الاستثمارات الخارجية وجذب رؤوس الأموال إلى البلاد وتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، مما يسهم في تنمية الاقتصاد المحلي وتطويره، إلا أن الكثير من المستثمرين بات لديهم قناعات كبيرة بأن هذه الفعاليات والمؤتمرات، وإن اختلفت مسمياتها وأشكالها، لا جدوى حقيقية منها ولا فائدة مرئية لها على أرض الواقع.وحقيقة الأمر، أن هذه الفعاليات لا تعدو كونها «فرقعة إعلامية» تتجه إليها الحكومة من وقت لآخر لتجميل صورتها فقط، والدليل على ذلك أن (ملتقى الكويت للاستثمار 2018) الذي انعقد خلال الأسبوع المنقضي هو الثاني من نوعه، إذ انعقد الملتقى الأول قبل سنتين تقريباً، وتحديداً في مارس 2016، وخرج بالعديد من الوعود والتوجيهات الحكومية التي رمت إلى إجراء عدد من الإصلاحات الهيكلية والتوصيات باتخاذ ما يلزم من إجراءات وخطوات لتنويع مصادر الدخل وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات، التي من شأنها أن تسهم في ارتفاع المؤشرات المالية والاقتصادية بالدولة، إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ أي من هذه الوعود تقريبا، وبقيت كما يقال حبراً على ورق.

وبالعودة إلى أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي، فقد تكبدت البورصة خسائر سوقية بما يقرب من 160 مليون د.ك. وذلك بالمقارنة مع الأسبوع قبل الماضي، حيث وصلت قيمتها الرأسمالية بنهاية الأسبوع المنصرم إلى حوالي 27.24 مليار د.ك. مقابل 27.40 مليار د.ك. في الأسبوع الذي سبقه، أي بانخفاض نسبته 0.58%. وبذلك تقلصت مكاسب القيمة السوقية لبورصة الكويت منذ بداية العام الجاري لتصل إلى حوالي 298 مليون دينار كويتي، أي بنمو نسبته 1.11% مقارنة مع قيمتها في نهاية عام 2017، والتي بلغت آنذاك 26.94 مليار دينار كويتي.

هذا وقد شهد الأسبوع الماضي تداول نحو 148 سهماً من أصل 176 سهماً مدرجاً في السوق، حيث نمت أسعار 32 سهماً مقابل تراجع أسعار 96 سهم، مع بقاء 48 سهم دون تغير. وعلى صعيد التداولات اليومية خلال الأسبوع الماضي، فقد تباينت إغلاقات مؤشرات السوق الثلاثة في أولى جلسات الأسبوع، حيث تراجع المؤشر السعري على وقع الضغوط البيعية التي نُفذت على بعض الأسهم الصغيرة والرخيصة خاصة في قطاعي التأمين والخدمات الاستهلاكية اللذان كانا الأكثر انخفاضاً بنهاية الجلسة. في المقابل، تمكن المؤشرين الوزني وكويت 15 من إنهاء تداولات جلسة بداية الأسبوع مسجلين نمواً محدوداً بفضل التداولات النشطة التي تركزت على عدد من الأسهم ذات الوزن الثقيل. وشهد السوق هذا التباين في ظل ارتفاع السيولة النقدية ووصولها إلى حوالي 13.40 مليون د.ك.، بارتفاع نسبته 41.40%.

هذا وشهد السوق في الجلسة التالية أداءً سلبياً دفع مؤشراته الثلاثة إلى الإغلاق في المنطقة الحمراء، في ظل أداء اتسم بالضعف والعزوف عن الشراء، وسط نشاط واضح لعمليات المضاربة السريعة التي استهدفت في المقام الأول بعض الأسهم الصغيرة، كما جاء تراجع السوق في ظل تأثره بعمليات جني الأرباح التي كانت حاضرة خلال الجلسة وشملت الكثير من الأسهم الصغيرة والقيادية، مع تراجع واضح للسيولة النقدية التي وصلت بنهاية الجلسة إلى 10.12 مليون د.ك. تقريباً. أما في جلسة منتصف الأسبوع، فقد استمر الأداء السلبي لمؤشرات البورصة الثلاثة، واجتمعت مؤشراتها في المنطقة الحمراء للجلسة الثانية على التوالي، في ظل عمليات البيع بهدف جني الأرباح والتي شملت عددا من الأسهم المدرجة الصغيرة والقيادية على حد سواء، مع استمرار التراجع في مؤشرات التداول بشكل عام.

هذا وواصل السوق نزيف الخسائر في الجلسة الرابعة من الأسبوع الماضي، إذ أغلقت مؤشراته الثلاثة على تراجع، نتيجة استمرار الضغوط البيعية على الأسهم الرخيصة التي لم تعلن حتى تاريخه عن نتائجها المالية السنوية للعام 2017، بالإضافة إلى استمرار عمليات جني الأرباح على الأسهم القيادية، في حين ارتفعت مؤشرات التداول الأخرى، إذ نمت السيولة النقدية بنسبة 40.55% لتصل إلى 12.46 مليون د.ك. بنهاية الجلسة. أما في جلسة نهاية الأسبوع، فقد عادت مؤشرات السوق إلى التباين مرة أخرى، حيث تمكن المؤشرين الوزين وكويت 15 من تحقيق بعض المكاسب، في حين لم ينجح المؤشر السعري من اللحاق بنظيريه، وأغلق على تراجع بنسبة 0.37%، نتيجة الضغوط البيعية التي كانت حاضرة وتركزت على الأسهم الصغيرة، صاحب ذلك تراجع في مؤشرات التداول بشكل عام، إذ انخفضت معدلات السيولة والكمية والقيمة.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6,662.35 نقطة، مسجلاً تراجعاً نسبته 1.45% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني انخفاضا نسبته 0.58% بعد أن أغلق عند مستوى 409.71 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 958.60 نقطة بارتفاع نسبته 0.06% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. وعلى صعيد أداء مؤشرات البورصة منذ بداية العام، فمع نهاية الأسبوع الماضي وصلت نسبة ارتفاع المؤشر السعري إلى 3.97%، في حين بلغت نسبة المكاسب التي حققها المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 2.07%، فيما وصلت نسبة نمو مؤشر كويت 15 إلى 4.78%، وذلك بالمقارنة مع إغلاقات عام 2017.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6,662.35 نقطة، مسجلاً تراجعاً نسبته 1.45% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني تراجعا نسبته 0.58% بعد أن أغلق عند مستوى 409.71 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 958.60 نقطة بارتفاع نسبته 0.06% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. وعلى صعيد أداء مؤشرات البورصة منذ بداية العام، فمع نهاية الأسبوع الماضي وصلت نسبة ارتفاع المؤشر السعري إلى 3.97%، في حين بلغت نسبة المكاسب التي حققها المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 2.07%، فيما وصلت نسبة نمو مؤشر كويت 15 إلى 4.78%، وذلك بالمقارنة مع إغلاقات عام 2017.

- تراجع السعري والوزني في ظل الضغوط البيعية التي نفذت على الأسهم القيادية
- فعاليات ملتقى الكويت للاستثمار «فرقعة إعلامية» تحسن بها الحكومة صورتها